

وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

قرار رقم (٦٤) لسنة ٢٠٢٤

بشأن تخويل بعض موظفي وزارة الصناعة والتجارة
صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف:

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٤٥) منه،
وعلى القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٢ بشأن حماية المستهلك،
وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ بالموافقة على القانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
وعلى قانون تشجيع وحماية المنافسة الصادر بالقانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٨،
وعلى القرار رقم (٥٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تخويل بعض موظفي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة صفة مأموري الضبط القضائي،

وبناءً على الاتفاق مع وزير الصناعة والتجارة،

قرر الآتي:

مادة (١)

يُخول موظفو وزارة الصناعة والتجارة التالية أسماؤهم، صفة مأموري الضبط القضائي، وذلك بالنسبة للجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم، بالمخالفة لأحكام القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٢ بشأن حماية المستهلك، والقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ بالموافقة على القانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قانون تشجيع وحماية المنافسة الصادر بالقانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٨، واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لهم، وهم:

- ١- انتصار مهدي علي عبدالعال.
- ٢- أسامة محمد مصطفى المصلي.
- ٣- أحمد عبدالله خليل الصفاف.
- ٤- ليلى خليل قاسم أسيري.
- ٥- جمال علي ناصر أحمد.

- ٦- نوف أحمد عبد الكريم الرفاعي.
- ٧- مريم راشد أحمد شويطر.
- ٨- محمد أحمد ولي علي.
- ٩- سناء خميس سعد سالم.
- ١٠- رضا أحمد محمد الدرازي.
- ١١- نايف عبدالعزيز علي التميمي.
- ١٢- سالم السيد محمد علي.
- ١٣- حوراء يوسف حسن العالي.
- ١٤- غادة جعفر خميس الحايكي.
- ١٥- روان علي أحمد جناحي.
- ١٦- فاطمة داود محمد عبد الكريم.
- ١٧- شفيق محمد رحيم البلوشي.
- ١٨- مريم مجدي توفيق بنيامين.
- ١٩- عائشة عبد الحميد حسين العمادي.

المادة الثانية

يُلغى القرار رقم (٥٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تخويل بعض موظفي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة صفة مأموري الضبط القضائي.

المادة الثالثة

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير العدل

والشئون الإسلامية والأوقاف

نواف بن محمد المعادة

صدر بتاريخ: ١٢ محرم ١٤٤٦هـ

الموافق: ١٨ يوليو ٢٠٢٤م